



مجلة العلوم الإسلامية

الطارئ على الحرف العامل وأثره في العامل والمعمول

أ.م. د. وليد نهاد عباس

اللغة والتحوّل / الجامعة العراقية - كلية العلوم

الإسلامية

قسم اللغة العربية



المُلخَص

هناك طوارئ تطرأ على الحرف العامل فتؤثر فيه وفي معموله؛ لم تجمع في كتاب نحوي، ولا في باب من أبواب النحو؛ لذا سأذكرها في البحث الموسوم بـ (الطوارئ على الحرف العامل وأثره في العامل والمعمول) والمقسّم على مقدمة لا بُدَّ منها، ومباحث بعدد تلك الطوارئ العشرة (التخفيف، الإدخال، الإلحاق، اجتماع العاملين، الفصل، الاختلال، الزيادة، الحذف، الإسقاط، الحمل) والمختوم بنتائج منها: كلُّ ما يطرأ على الحرف العامل يؤثّر في معموله فينشأ حكم جديد بأثر ذلك الطارئ الذي يؤثّر في العامل أيضًا؛ إذ يظهر عليه عمل جديد أو اهمال؛ فضلاً عن ظهور دلالة جديدة إن بقي على إفراده أو تركّب مع غيره، والحرف العامل قد يجتمع طارئان عليه فيؤثران فيه وفي معموله، وهناك حروف يطرأ عليها أكثر من طارئ كالحرف (الباء) طرأ عليه الزيادة، والحذف، والإسقاط؛ فالطوارئ تتحدد بحسب استعمال الحروف في تراكيب الكلام، وطوارئ حذف حرف الجر أثره واضح بدلالة السياق، أو المقام، أو التركيب، أو تعدي الفعل بالحرف، وتعدّد الأوجه النحويّة في تراكيب العربيّة مردهً تعدد الاستعمالات وتفاوتها بين القلة والكثرة.

Abstract

There is an emergency that arises on the working letter, affecting it and its applicable; it was not collected in a grammatical book, nor in one of the chapters of grammar. So I will mention it in the research that is marked by the "emergency on the working letter and its effect on the worker and applicable", the current research discuss those ten emergencies (mitigation, entry, annexation, meeting the two workers letters, separation, imbalance, increase, deletion, dropping, pregnancy, carrying). The results are: All that occurs in the working letter affects its function so new provision is created with the effect of that emergency which affects the worker as well. A new work letter or negligence appears. As well as the emergence of a new indication if remains individual or collected with other, and the working letter may meet two contingents affect it and in the applicable, and there are letters that occur more than one emergency as the letter (ب) it has been increased, deleted and dropped; the emergency is determined by the use of letters in the structures of speech, and the emergency deletion of the trajectory effect evident in terms of context, the place, the composition, or the infringement of the verb character, and the multiple grammatical aspects in the Arab structures due to the multiplicity of uses and the disparity between the few and many.



المقدمة

أحمد الله المنعم المتفضل، وأصلي وأسلم على أكرم الرُّسل.

أمّا بعد فقد تجمع قضية نحويّة أوباباً لم تُحصر في كتاب، ولم تُفرد في دراسة؛ لذا جاء البحث الذي سمّيته (الطارئ على الحرف العامل وأثره في العامل والمعمول) ليتبيّن القارئ الكريم فهم ما يتعلّق بهذا الموضوع من تخفيف عامل، أو ادخال عامل آخر على غيره، أو اتصاله بآخر، أو اجتماعه بآخر، أو فصله، أو اختلال شرط من شروطه، أو زيادته، أو حذفه، أو اسقاطه، أو حمله على عامل آخر، فتلك عشرة طوارئ تطرأ على الحرف العامل فتؤثّر فيه وفي معموله؛ تقدّمها مقدّمة هذه، وتوزعت بعدها على الباحث:

المبحث الأوّل: التّخفيف؛ فيه: (تخفيف إنّ، تخفيف أنّ، تخفيف كأنّ، تخفيف لكنّ).

المبحث الثّاني: الادخال؛ فيه: (ادخال همزة الاستفهام على (لا) النّافية للجنس، ادخال حرف الجر على حرف جر آخر ليكون اسماً، ادخال الأداة على المعمول).

المبحث الثّالث: الإلحاق؛ فيه: (الإلحاق (ما) بـ (إنّ وأخواتها)، إلحاق (ما) ببعض حروف الجر، إلحاق (إنّ) بـ (ما) الحجازيّة).

المبحث الرّابع: اجتماع العاملين؛ فيه: (اجتماع (أنّ) و (لا)، اجتماع (أنّ) و (لن)، اجتماع (أنّ) و (لم)، اجتماع (إنّ) و (لم).

المبحث الخامس: الفصل؛ فيه: (الفصل بين (لا) النّافية للجنس واسمها).

المبحث السّادس: الاختلال؛ فيه: (إذن، لا النافية للجنس، (لا) المشبهة بـ (ليس)، ما الحجازيّة).

المبحث السّابع: الزّيادة؛ فيه: (الباء، الكاف، اللام، منّ).

المبحث الثّامن: الحذف؛ فيه: (حذف أنّ المصدرية، حذف رُبّ، حذف غير رُبّ من حروف الجر).

المبحث التاسع: الاسقاط؛ فيه: (اسقاط الباء، اسقاط على، اسقاط عن، اسقاط في، اسقاط اللام، اسقاط منّ).

المبحث العاشر: الحمل؛ فيه: (حمل أنّ المصدرية على ما المصدرية في الإهمال، حمل إنّ الشرطيّة على لو في الإهمال، حمل لم على لن في النّصب، حمل لن على لم في الجزم، حمل لم على ما). ضمّت هذه المباحث شواهد كثيرة، وآراء سديدة بالرجوع إلى مصادر جليّة كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، ولحق بها خاتمة تضمّنت ما توصلتُ إليه من نتائج، ثمّ قائمة مصادر البحث ومراجعته. وبالله نستعينُ وعليه نتوكّل.

المبحث الأول: التخفيف

أولاً: إنَّ:..

تُخَفَّفُ إنَّ إلى (إن) فتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية؛ فإن دخلت على الاسمية يكثر اهمالها نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ يس: ٣٢، ويقال اعمالها قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لِيُوقِفْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ هود: ١١١ باسكان النون مخففة^(١)، وإن دخلت على الجملة الفعلية أهملت وجوباً؛ لزوال الشبه بالفعل لفظاً، ولإبطال اختصاصها بالجملة الابتدائية؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ الشعراء: ١٨٦. ألا ترى أنها إذا أهملت لزمها اللام فرقا بينها وبين التائية^(٢)؛ والأمر هذا لا نراه وهي بنون مشددة. ثانياً: أن:..

يحصل التخفيف في (أن) إذ تخفف إلى (أن) ويبقى عملها فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِلَ منزلته، ولا يكون اسمها إلا مضمراً، وإن كان خبرها جملة فعلية فيشترط فيها أن يفصل بينها وبين الفعل في الإيجاب بالسين، أو سوف، أو قد، وفي النفي بلا^(٣)؛ ومثال الفصل في الإيجاب بالسين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾ المزمل: ٢٠، ومثاله بلا في النفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ طه: ٨٩. وقد تبين بما ذكرته أن (أن) المخففة تعمل عمل (أن) الثقيلة لكن بشروط ترتبت عن طريق التخفيف الذي ظهر أثره في العامل والمعمول؛ فضلاً عما أحدثه التخفيف من اختلاف في التركيب.

ثالثاً: كأن:..

تخفف (كأن) إلى (كأن) فيبطل عملها؛ قال الشاعر:

ونحرٍ مشرقٍ اللونِ كأنُ ثدياهُ حقان^(٤)

ثدياه: مبتدأ، وحقان: خبره.

رابعاً: لكن:..

تُخَفَّفُ (لكن) إلى (لكن) فتُهْمَلُ وجوباً، وتكون عاطفة إذا لم يكن معها الواو وذلك نحو: ما أقام أخوك لكن أبوك؛ فإن استدركت بها مجردة من العطف قلت: ولكن. وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية نحو: جاء خالدٌ لكن سعيدٌ مسافراً، وسافر عليٌّ لكن جاء خليلٌ^(٥).

ظهر بما تقدّم حصول التخفيف في الحروف المشبهة بالفعل.



المبحث الثاني: الإدخال

قد يدخل حرف على حرف آخر فيختصُّ بمعمول بعينه، ولا يجري ذلك في كل الحروف. فالإدخال هو مباشرة سابق بلاحق به لا ينفصل عنه لينتج حكم جديد في حروف محددة كإدخال حرف على الحرف العامل، وحرف عامل على معموله كما في: -

أولاً: ادخال همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس: -

ينتج عنه (ألا) بفتح همزة الاستفهام ولام مخففة من (لا) التي لنفي الجنس، ف (ألا) حرفان. (٦) والتركيب هذا له أوجه منها العرض والتحضيض فتختص (ألا) هنا بالفعلية نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ النور: ٢٢، وقوله تعالى: ﴿أَلَا نَقْلُبُوكَ قَوْمًا نَكُتُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ التوبة: ١٣ ومنه عند الخليل (١٧٥ هـ) قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على محصلة تبيت (٧)

والتقدير عنده: ألا تروني رجلاً هذه صفته فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، ورأى يونس (١٨٢ هـ): أنه أراد ألا رجلاً، فنون مضطراً. فعلى تقدير الخليل أن العمل للفعل المحذوف، و(لا) فيه أهملت ولزم تنوين الاسم بعدها إن كان مماً ينون؛ لأن (ألا) في التحضيض تختص بالجملة الفعلية، ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فيكون الاسم بعدها معرباً على وفق ما يقتضيه الفعل من الإعراب (٨). فتركيب ألا جاء بمعنى جديد خلاف الذي كان قبل التركيب وترتب عليه ابطال عمل لا.

ثانياً: ادخال حرف الجر على حرف آخر ليكون اسماً: -

المشترك اللفظي وارد في اللغة فقد تأتي ألفاظ منه تكون أحرفاً في مواضع وتكون أسماء في مواضع آخر بحكم دخول أحرف جرٍّ عليها فتبين دلالة المعمول على الاسمية؛ فقد تكون (على) اسماً بمعنى (فوق)؛ وذلك إذا دخلت عليها (من)؛ كقول مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعدما تمَّ ظمُّها تصلُّ، وعن قيضٍ بزياء مجهل (٩)

وقول العرب: جئت من عليه؛ كقولك: من فوقه (١٠)، وقولك: سقط الورق من على الشجرة.

وكذلك (عن) تكون اسماً بمعنى جانب؛ بدخول (من) عليها أيضاً؛ قال ذو الرمة:

وهيف تهيج البين بعد تجاور إذا نفحت من عن يمين المشارق (١١)

أراد من جانب، ولا تجر بغير (من)، وهي بالاستعمال هذا على حرفين ساكنة الآخر (١٢).

أقول: إنَّ مما يُسوِّغ كون (على) اسماً وكذلك (عن) دلالة (على) على الفوقية، و (عن) على المجاوزة المشعرة بالذهاب إلى جانب ما، فكلُّ واحدٍ منهما دالٌّ على الاتجاه الدال على الظرفية المكانية. ومما ساغ دخول من عليهما لاختصاصها بابتداء الغاية.

وقد تدخل الباء على (الكاف) لأتّها في معنى (مثل) قال امرؤ القيس:

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوّب فيه العين طوراً وترتقي (١٣)

أي: بمثل ابن الماء (١٤). وقد تدخل (على) على (الكاف)؛ قال القاسم بن معن:

على كالحنيف السّحق يدعو به الصّدى له صدود ورد الترابِ دفين (١٥)

فدخول حرف الجرِّ على الكاف يؤكّد كونها اسماً. وقد تدخل الكاف على الكاف؛ قال الشاعر:

غير رماد وخطام كنفين وصاليات ككما يؤثفين (١٦)

فأدخل حرف الجر الكاف على الاسم (الكاف) بمعنى: (مثل)؛ وهنا ملمح في العربية جميل إذ دخل لفظ على مثله فجاء الأوّل حرفاً والثاني اسماً، وهذا لم يأت في (على، وعن) حينما يكونان اسمين بدخول حرف جر آخر عليهما؛ لكنّه أتى في (الكاف)؛ إذ يدخل عليه حرف جرّ آخر أي من غير لفظه في سياقات، ويدخل عليه حرف جرّ من لفظه في سياقات أخرى. فكلُّ هذا ونحوه يشهد بكون الكاف اسماً (١٧).

وطارئ الادخال في كلِّ ما تقدّم أُلزم أن يكون اللفظ الأوّل حرفاً، والثاني اسماً، وتعين أن يكون الاسم مجروراً بذلك الحرف، ويكون ما بعد الاسم مجروراً بالإضافة.

ثالثاً: ادخال الأداة على المعمول :-

قد يكون ادخال الأداة نفسها على معمولها هو الطارئ؛ نحو: (مُدّ) و(مُنْد) يكونان حرفي جرّ إذا انجرّ ما بعدهما من الزّمان الماضي؛ نحو قولك: ما رأيتُه مُدّ يوم الخميس، و ما رأيتُه منذُ اليوم، و ما رأيتُه مذ أربعة أيام (١٨). قال امرؤ القيس:

قِفَا بُبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانَ ورسم عفت آياته مُنْدُ أزمان (١٩)

ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما؛ نحو قولك: ما رأيتُه مُدّ يومان؛ وعليه (مُدّ) هو المبتدأ و(يومان) هو الخبر، وكذلك قولك: ما رأيتُه منذُ ليلتان (٢٠)؛ لذا يكون الموقع الإعرابي هو رديف طارئ الادخال المذكور آنفاً؛ إذ لهما الأثر نفسه في ارتفاع الخبر. وقد يكونان ظرفين منصوبين محلاً إن جاءت بعدهما الجملة الفعلية أو الاسمية كقول الفرزدق:

ما زال مُدّ عَقَدَتْ يداهُ إِزارَهُ فسما فأدركَ خمسةَ الأشبار (٢١).



وقول الأعشى:

وما زلتُ أبغي الهال مذ أنا يافعٌ وليدًا وكهلاً حين شبت وأمردا (٢٢)

فالمشهور أنّها مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر؛ أي مُد زمان عقدت، ومُد زمان أنا يافعٌ (٢٣). تبيّن ممّا تقدّم أنّ (مُد، ومُنْد) من المشترك اللفظي الذي يعرف دلالة اللفظ من جهة السّياق أو حركة إعراب المعمول بعدهما؛ أي الأثر الإعرابي الحاصل من العامل على وفق استعماله.

المبحث الثالث: اللاحق

أعني باللاحق هنا ما لحق الثاني بالأوّل لا بما جاء من ألفاظ لتلتحق بألفاظ أُخر لتكون ماثلة لها في الحكم كالملاحق بالمشنى. اخترت مصطلح اللاحق لتسمية الطارئ هنا لورود اشتقاقات مادة (لحق) في كتب النحو؛ قال الزّمخشري (٥٣٨هـ) في باب (الحروف المشبهة بالفعل): ((وهي إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ. وتلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدأ بعدها الكلام.)) (٢٤)؛ لذا يكون الحرف الأوّل العامل هو الذي ألحق آخره حرف فيؤثّر فيه وفي معموله؛ كالحرف (ما) هو اللاحق لأنّ وأخواتها على سبيل المثال؛ فيحصل الامتناع عن العمل وله مسمّيات كثيرة في كتب النحو؛ منها: الكف، والإبطال، والإهمال، والإلغاء.

أوّلاً: إلاحق (ما) ب(إنّ وأخواتها):.

تلحق ما الأحرف العاملة: (إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، لعلّ) فتقطعها عن عمل نصب الاسم، ورفع الخبر مثل: (إنّما، أنّما، كأنّما، لكنّما، لعلّما) لزوال اختصاصها بالأسماء؛ أي تهيئها لأن يقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل؛ ف(ما) تغير الإعراب ففي قولنا: إنّما زيدٌ خارجٌ؛ إنّ: مكفوفة، و ما: كافة، وزيدٌ: مبتدأ مرفوع، و خارجٌ: خبره، وتغير المعنى أيضًا لأنّ (إنّما) تفيد القصر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ الرعد: ٧، وكذلك الحال في (أنّما) وقد اجتمعت مع (إنّما) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ إِلَهٌ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحِدٌ﴾ الأنبياء: ١٠٨، وكذلك تكفّ (ما) (كأنّ) كما في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ الأنفال: ٦، وكذلك تكفّ (ما) (لكنّ) كما في قول امرئ القيس:

ولكنّما اسعى لمجد مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي (٢٥)

فيه ما كفّت لكنّ عن العمل فأدخلتها على الجملة الفعلية التي لم تدخل عليها قبل، وكذلك تكفّ (ما) (لعلّ) كما في قول سويد بن كراع العكلي:

تحلّل وعالج ذات نفسك وانظرنّ أبا جعلٍ لعلّما أنّت حالمٌ (٢٦)



وصارت معها كشيء واحد^(٢٧). ولم يتغير معنى الكلام. فالطارئ هنا ألغى العمل وأرجع الإعراب إلى ما كان عليه قبل الإلحاق. أمّا (ليتما) فيجوز فيها الأمران: (الإعمال، والإهمال) على السواء؛ لأنّها باقية على اختصاصها؛ لا يُقال: ليتما يقوم زيد^(٢٨). لذا الأقرب إلى الصواب في تسميتها بـ (ما) الكافة لا الزائدة؛ لما لها من تأثير فيها لحقته من العوامل وفي معمولاتها فضلاً عن تهيئتها بالدخول على ما لم تدخل عليه قبل الإلحاق؛ أي: أنّها تكون زائدة عند الاعمال لغياب التأثير في العامل والمعمول وهذا ما حصل في (ليتما).

ثانياً: إلحاق (ما) ببعض حروف الجر:-

تلحق (ما) (الباء) فتكفّه عن عمل الجر في مواضع كما في قول الشاعر:

فلئن صرت لا تُحيرُ جواباً لبها قد تُرى وأنت خطيبُ^(٢٩)

ففيه (ما) كافة أحدثت مع (الباء) معنى التقليل، فتصير بمعنى (ربّما)، فمعنى (لبها قد ترى): (لربّما قد ترى). وقد هيأتها للدخول على الجملة الفعلية وفي ذلك زال اختصاصها؛ إذ من حكم الباء أن تدخل على الاسم فلما أُريد دخولها على الجملة كُفّت بـ (ما).

وتلحق (ما) (رُبّ) فتكفّفها عن عمل الجر وتُهيئها للدخول على الجملتين: الاسميّة والفعلية، تقول: رُبّما زيدٌ قائمٌ، ورُبّما قام زيدٌ؛ فهي تدخل على الماضي كثيراً، وهذا معناها؛ ولما كانت (رُبّ) لا تدخل على الأفعال لحقتها (ما) لتهيئها لذلك^(٣٠).

وتلحق (ما) كاف التشبيه كما في قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ الأعراف: ١٣٨، (ما) كافة للكاف، ولذلك وقعت الجملة الاسميّة بعدها^(٣١).

وتلحق (ما) (من) فتكفّفها عن عمل الجرّ في مواضع نحو قول أبي حية النّميري:

وإنّا لميّماً نضربُ الكبشِ ضربةً على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفمِ^(٣٢)

فما كافة جاءت بعد من الجارّة ليصلح وقوع الفعل بعدها؛ إذ الجر من خصائص الاسم.

ثالثاً: إلحاق (إن) بـ (ما) الحجازيّة:-

تلحق (إن) (ما) الحجازيّة التي سيأتي ذكرها في مبحث (الاختلال) فتكفّفها عن عمل رفع الاسم ونصب الخبر، فيقال: ما إن زيدٌ قائمٌ؛ ولما كانت (ما) حرفاً ضعيفاً في العمل أهملت لأنها فُصلت عن معمولها بالفاصل (إن) الذي صرف الكلام إلى المبتدأ والخبر.

فالطارئ هنا ردّ الكلام إلى أصله الذي كان عليه في التجرّد بما عمل فيه؛ إذ هو أثر في العامل الذي سلب منه العمل وأثر في المعمول الذي تغيرت حرّكته.



المبحث الرابع: اجتماع العاملين

أعني به الجمع بين متجاورين؛ فاجتماع عاملين على معمول واحد قد يوحي إلى القارئ أنه جزءٌ من الإلحاق لكنني خصّصت له هذا المبحث؛ لأنّ فيه حقوق عامل بعامل آخر، فلمجيء العامل الثاني الذي يؤثر في الم معمول يعمل العامل الأوّل في مضمّر، أو يلغى نحو: -
أوّلاً: اجتماع (أن) المخفّفة و (لا): -.

قد تحمل (لا) هنا أن تكون نافية مهملة أو ناهية جازمة وجاءت في مواضع من القرآن الكريم نحو: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ هود: ٢ أي: (بأن لا تعبدوا) على تقدير الباء والمضارع منصوب ب (أن) المدغمة نونها بلام (لا) النافية المهملة، ويجوز جزمه لأنّه نهي ب (لا) (٣٣).
ثانياً: اجتماع (أن) و (لن): -.

إذا اجتماع هذا الشكل (أن كن)، أو بهذا الشكل (ألن) فيكون العمل للثاني منهما؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَجُورَ﴾ الانشقاق: ١٤، (أن) فيه مخفّفة من الثقيلة ومقطوعة عن (لن)، وفي قوله تعالى: ﴿أَلَنْ تَجْعَلَ لِكُمْ مَوْعِدًا﴾ الكهف: ٤٨، مخفّفة من الثقيلة أيضاً لكنّها موصولة ب (لن)؛ والعرب إذا جمعت بين حرفين عاملين ألغت الأوّل منها (٣٤). لكنّ العامل (أن) لم يلغ هنا فاسمه ضمير الشأن محذوف وعليه لا تكون (أن) هنا من نواصب الفعل المضارع مطلقاً لأنّ طارئ الاجتماع هذا حصر العمل ل (لن) دون (أن) وصرّفها للعمل في ضمير الشأن.
سوِّغ العمل ل (لن) فيما تقدّم ذكره اختصاصها بالفعل المضارع، فلا يليها إلاّ المضارع، وليس لها استعمال آخر، ولا تأتي غير ناصبة له في الأغلب؛ ذلك لأنّها قد تأتي جازمة حملاً على (لم) - كما سيأتي في مبحث الحمل - وأدخلت هنا معنى النفي؛ أمّا (أن) فهي من المشترك اللفظي لمجيئها في أكثر من استعمال؛ فلا عمل لها هنا في الفعل المضارع؛ إذ لا يدخل ناصب على ناصب.

ثالثاً: اجتماع (أن) و (لم): -.

اجتمعت (لم) مع (أن) المخفّفة من الثقيلة في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ البلد: ٧ قال ابن خالويه (٣٧٠هـ): ((أن حرف نصب مُلغى ها هنا، لم حرف جزم (يره) جزم بلم، وسقطت الألف للجزم)) (٣٥)؛ يريد من قوله: (أن حرف نصب مُلغى ها هنا): ثبت ل (أن) العمل في ضمير الشأن فهي المخفّفة من الثقيلة الثنائية لفظاً الثلاثية وضعاً، وليست المصدرية الناصبة للمضارع الثنائية لفظاً ووضعاً، وفي الآية نون (أن) مقطوعة عن (لم).



رابعًا: اجتماع (إن) و (لم):-

من أوجه (إن) أن تكون شرطية، وقد اجتمعت مع (لم) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا نَارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ البقرة: ٢٤؛ الظاهر هنا تنازع (إن) و (لم) في الفعل؛ فالمضارع (تفعلوا) مجزوم وقد سبقه الحرفان العاملان: (إن) و (لم). فالجزم بـ (لم) لا بـ (إن) لأن (لم) عامل شديد الاتصال بمعموله ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ و(إن) قد دخلت على الماضي في اللفظ وقد وليها الاسم كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ التوبة: ٦ (٣٦)، ومعلوم أن لم من الأدوات القليلة التي تقترن بحرف الشرط (إن)؛ فطارئ الاجتماع أحدث أثرًا واضحًا في العامل والمعمول؛ إذ ألغيت (إن) عن العمل وبقي معنى الشرط فيها، وبقيت (لم) عاملة، ودالة على التقي؛ لكن المضارع بعدها أعني في سياق (إن لم) وإن دخلت عليه (لم) يبقى دالًا على الاستقبال؛ أي لا ينقلب إلى معنى المضى؛ فمعنى الاستقبال يطلبه الحرف (إن). ينتج عن ذلك كله فقدان (إن) العمل يقابله ابطال (لم) من القلب؛ فباجتماعها زال أحد استعمالاتها المعهودة.

المبحث الخامس: الفصل

قد جاء الفصل كثيرًا في كتب التحوين فهو من مصطلحاتهم، والذي يعيننا هنا الفصل بين العامل ومعموله مع الأثر؛ إذ يظهر هذا في باب (لا النافية للجنس)؛ إذ يفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها فيأتي الإهمال من طريق الفصل؛ إذ إنها تعمل عمل (إن) بشرط أن تدخل على نكرة وتتركب معها كالشيء الواحد (٣٧)؛ كقولنا: لا بخيل محمود؛ فإن فصل بين (لا) والاسم أهملت وتعين رفع الاسم ولزم تكرارها كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَوْنَ ﴾ الصافات: ٤٧. ترتب عن الفصل بين لا واسمها الإهمال والتكرار. وإنها حدث ل (لا) الإهمال لأنها مشبهة بـ (إن) التي تعمل بمشابهتها بالفعل لا بالأصالة؛ فلم تقوَ على العمل مع الفصل (٣٨). فطارئ الفصل هنا أحدث أثرًا واضحًا في تركيب الكلام؛ إذ أبطل الحرف العامل المفصول عن الاسم الذي رجع معربًا؛ فضلاً عن تكراره أي: تكرار الحرف الذي أفاد التوكيد.

المبحث السادس: الاختلال

المراد من هذا المبحث اختلال أحد شروط العمل؛ فلعمل بعض الأدوات شروط إذا ما اختل شرط منها أهملت؛ وكتب النحو غنية بذكر الشروط في مسائل النحو اللاتي تُبنى عليها الأحكام النحوية فإن اعتراضها عارض ما تغيرت على وفق المستعمل من كلام العرب، وعليه فطارئ الاختلال موجود في كتب النحو؛ إذ يظهر من خلال غياب شرط من شروط الحروف العاملة مثلاً؛ لذا الاختلال: وقوع خرق في حكم نحوي من جهة نقص أو تغيير أو غياب.



أَوْ لَا: (إِذْنٌ): .-

تعمل (إِذْنٌ) في الفعل المضارع النَّصْب بشرط أن تكون مصدرية، ويليهما الفعل المضارع دالًّا على الاستقبال، ويكون جوابًا؛ كقولك لِمَنْ قَالَ: أَنَا أَزورك: إِذْنٌ أَكْرَمَكَ^(٣٩)؛ فلا تنصب متأخرة: نحو: أَكْرَمَكَ إِذْنٌ، ولا متوسطة حين افتقار ما بعدها إلى ما قبلها؛ افتقار الشَّرْط لجزائه نحو: إن تزرنِي إِذْنٌ أَكْرَمُكَ، أو الخبر للمخبر عنه نحو: زيدٌ إِذْنٌ يَكْرَمُكَ، وإن جاءت بعد حرف العطف (الفاء) أو (الواو) قَلَّ النَّصْب؛ والأكثر في لسان العرب إلغاؤها وعليه جاز الإلغاء والإعمال^(٤٠)؛ قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ النساء: ٥٣؛ قال الفراء: ((المعنى في قوله (فإِذَا لَا يُؤْتُونَ) على فلا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا إِذَا))^(٤١) أي نقل حرف العطف (الفاء) من (إِذَا) إلى غيرها؛ فهي على هذا الحال غير مستأنف بها الكلام؛ أي غير مصدرية؛ لذا لم تعمل جوازًا؛ إذ يجوز الإعمال في غير القرآن: فإِذْنٌ لَا يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا، وإن كان الفعل دالًّا على الحال أهمت عليه يجب الرفع في قولك للقائل: أَجَبْتُكَ: إِذْنٌ أَصْدَقُكَ لأنَّ النَّصْب يخلص المضارع إلى الاستقبال^(٤٢). وكذلك يجب الرفع؛ إن انفصل الفعل عنها نحو: إِذْنٌ زيدٌ يَكْرَمُكَ؛ ولما كانت (إِذْنٌ) لا تعمل إلَّا بشروط فقد تهمل بزوال أحد تلك الشروط، ومن ثمَّ يزول ذلك الشَّبه بينها وبين (أَنْ)؛ فالاختلال أثر في (إِذْنٌ) فأبطلها عن العمل وفي الوقت نفسه أثر في المعمول الذي أرجعه إلى أصله الإعرابي بالتجرد عن العامل؛ فليس كل اقتران عامل بمعمول يؤدي إلى عمل ذلك العامل بالمعمول ويدلُّك على هذا اقتران (إِذْنٌ) بالفعل المضارع وما حدث لهما في المبحث هذا؛ فضلًا عن حصول معنى التَّقديم والتأخير عند دخول حرف العطف على (إِذْنٌ).

ثانِيًا: لا النَّافِيَةَ لِلجِنْسِ: .-

تهمل (لا) النَّافِيَةَ لِلجِنْسِ إذا لم ترْكَب مع اسمها كالشيء الواحد بمجيء حرف العطف معها؛ كقول أنس بن العباس:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً
اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ^(٤٣)

بنصب المعطوف وتنوينه على إلغاء (لا) الثانية، وزيادتها لتوكيد النَّفي، والتَّقدير لا نَسَبَ وخُلَّةً اليَوْمَ، ولو رفعت (الخُلَّة) على الموضوع لجاز. وقيل منصوب على اضمار فعل كأنه قال: ولا أرى خُلَّةً، والواو لعطف الجملة^(٤٤).

الطَّارِئُ هنا أبطل العامل لكنَّه حافظ على معنى التوكيد وهو المهم إذ اللفظ المعمول لم يترك من دون عامل يستقيم به التركيب؛ فضلًا عن وجود أكثر من وجه في إعرابه.

وتهمل (لا) أيضًا إذا جاء مصحوبها معرفة نحو: لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرو؛ إذ من شروطها أن تصحبها النكرة، ويلزم حينئذٍ التكرار؛ أي تكرار (لا) مع المعرفة كتكرارها مع المفصول جبرًا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرفة^(٤٥). فالمعرفة هنا مبتدأ وإن دخلت عليها (لا) التي طرأ عليها الاختلال الذي أثر فيها وفي المعرفة بعدها.



ثالثاً: (لا) المشبهة بـ (ليس):-

تعمل (لا) عند الحجازيين عمل (ليس) برفع الاسم ونصب الخبر، وتكون للنفي المطلق، وتقيّد عملها بشروط هي: أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، وأن لا يتقدّم معمول خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض نفيها بـ (إلا)، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين (٤٦). نحو قول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزرماً قضى الله واقياً (٤٧)

وتهمل إن اختل شرط من شروط عملها فيقال: لا رجل إلا أفضل منك، ولا أفضل منك رجل؛ برفع (أفضل) في الجملة الأولى لدخول (إلا)، ورفع (أفضل) في الجملة الثانية أيضاً لتقديمه على الاسم (رجل) (٤٨). فيكون بعدها مبتدأ وخبر، ونتج عن طارئ الاختلال رجوع إعراب تركيب الجملة الاسميّة إلى المبتدأ والخبر على الرغم من مجيء (لا)؛ إذ أبطل عملها.

رابعاً: ما الحجازيّة:-

تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر بشرط بقاء النفي، وتأخر خبرها، ومعموله إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وعدم زيادة (إن) أو (ما) بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ يوسف: ٣١، فإن زالت المشابهة بطل العمل في انتقاض نفيها بـ (إلا) (٤٩)؛ فيكون بعدها مبتدأ وخبر؛ قال تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ آل عمران: ١٤٤؛ لأنّ الكلام يصير مثبتاً، ويبطل عملها حين تقدّم الخبر نحو قول الشاعر:

وما خذلّ قومي فأخضع للعدى ولكن إذا أدعوهم فهم هم (٥٠)

خذلّ: خبر مقدّم، وقومي: مبتدأ مؤخر، أو تقدّم معموله ما لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: ما طعامك زيدٌ أكل؛ لأنها أهملت لضعفها في العمل الذي أتاها من طريق تلك المشابهة من جهة المعنى؛ ولهذا المعنى تهمل أيضاً إذا زيدت بعدها (إن) الخفيفة؛ قال الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف (٥١)

فهي كافة لـ (ما) عن العمل. ونقول: ما إن في الدار أحد؛ جاز ذلك لإرادة التوكيد؛ كما جاز: ما في الدار أحد؛ لغيابه، أو (ما) أي: زيادتها بعد ما نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ؛

لأنّ (ما) للنفي و (إن) كذلك؛ والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً فكذلك لفظ النفي وإن لم تردّ به النفي (٥٢). لو دققنا النظر في طارئ الاختلال في شروط عمل (ما) لوجدنا أنّ اهمالها يرجع في الأغلب إلى الفصل بينها وبين ما دخلت عليه؛



فالفصل يطرأ على (ما) أيضًا وهو الجزء المشترك، والمسبب للإهمال في اختلال كل شرط من شروط العمل؛ فلا غرابة في اجتماع طارئین يؤثّران في العامل والمعمول.

المبحث السابع: الزيادة

هذا الطارئ من استعمالات أحرف الجر: (الباء، الكاف، اللام، مِنْ) إذ يحصل في مواضع لغرض التوكيد في الأغلب؛ فللسائل أن يسأل: لم خصصت هذا الطارئ بالذكر دون غيره من استعمالات حروف الجر؟ أقول: إن تلك الاستعمالات تبقى الحروف على عمل الجر لفظًا ومحلاً أما الزيادة فتجعل المعمول مجرورًا لفظًا لا محلاً؛ إذ محله يبقى على حاله كما لو لم يدخل عليه العامل الزائد؛ لذا يكون صالحًا للسقوط من الكلام.

أولاً: الباء:..

تراد الباء في مواضع كثيرة من الكلام لإفادة التوكيد غالبًا، ولها أحكامٌ في ذلك؛ إذ تكثر زيادتها في خبر (ليس) لتوكيد النفي^(٥٣)؛ نحو قول طرفة بن العبد البكري:

ولستُ بحلالِ التَّلَاعِ مخافةً ولكنْ متى يَسْتَرِفِدِ القومُ أرفد^(٥٤)

وتكثر زيادتها في خبر (ما) المشبهة بليس نحو قول الفرزدق:

لعمركُ ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا منسِيٌّ معنٌ ولا مُتيسِّر^(٥٥)

فيه دليل على دخول الباء الزائدة في سياق ما النافية عند أهل تميم؛ ذلك لأن الفرزدق منهم؛ فهذا يعني أن دخول الباء ليس مخصوصًا في لغة أهل الحجاز، وأن المجرور بها في موضع رفع لا نصب^(٥٦)؛ لكون (ما) تميمية لا أثر لها في إعراب ما بعدها، والباء هنا لم يجر خبرها؛ وإنما جر خبر المبتدأ (معن) فجاء أثره في توكيده كأثره في توكيد ما سيأتي من ألفاظ.

في تأويل بيت الفرزدق تكلف واضح أحدثه طارئ الزيادة؛ إذ لو لم تأتِ الباء لسهل الأمر بمجيء (تارك) مرفوعًا على إهمال (ما) في لغة تميم، وهذا معروف وواضح؛ فما لم يتضح قصد الشاعر من الاستعمال، ثم اللغة التي نطق بها؛ فالحال هذا يلزم المعرب بمعرفة لغة الشاعر؛ فضلًا عن الزام القارئ بذلك فمن هنا جاء التكلف. لذلك أرى من باب التسهيل إعراب ما بعد الباء في سياق (ما) باختيار أحد الوجهين: الأول: مجرور لفظًا منصوب محلاً لكونه خبر (ما) الحجازية، أو الثاني: مجرور لفظًا مرفوع محلاً لكونه خبر مبتدأ. لذا الطارئ أثر في بيان الموضوع الإعرابي للفظ بإيجاد وجهين محتملين.

وتقلُّ زيادة الباء في خبر (لا النافية)^(٥٧) نحو قول سواد بن قارب الأسدي:

فكنْ لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب^(٥٨)

وتزاد في المبتدأ، وذلك في قولهم: (بحسبك أن تفعل) كأثمهم قالوا: حسبك أن تفعل.

وتزاد في خبر المبتدأ قال تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ يونس: ٢٧ بمثلها في موضع رفع خبر للمبتدأ (جزاء) والباء زائدة والدليل على ذلك قوله تعالى في آية أخرى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ الشورى: ٤٠ (٥٩).

وندر زيادة الباء في خبر (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وليت) فمن الأمثلة قول امرئ القيس:

فإن تَنَّا عنها حَقْبَةً لا تلاقِها فإنَّك مِمَّا أحدثتُ بالمجرِبِ (٦٠)

بزيادة الباء في خبر إنَّ، وقولك: ما أظنُّ أنَّك بغافل؛ لذا مَّا سَوَّغَ زيادة الباء في أخبار الأحرف المذكورة آنفًا كونها مشبهة بالأفعال وإن ندر السماع بذلك عن العرب أو قلَّ؛ وطارئ الزيادة هنا أثره واضح؛ إذ يكون الخبر في باب هذه الأحرف مرفوعًا.

وتزاد في فاعل فعل التَّعَجُّبِ وجوبًا فقد يقع لفظ الأمر موقع الخبر؛ لذا لا يجوز حذفها لثلاً يبطل معنى التَّعَجُّبِ؛ فمن ذلك قولهم: أكرمُ بزيِّدٍ! فهذا بمعنى خبر لأنَّك تتحدَّث عن زيد بالمبالغة في الكرم ولست في ذلك أمرًا أحدًا بإيقاع فعل عليه؛ فهو في موضع رفع فاعل (٦١).

وتزاد في فاعل (كفى) المتضمن معنى (اكتف) غالبًا نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ الرعد: ٤٣ (بالله) لفظ الجلالة في موضع رفع.

وتزاد الباء جوازًا في التوكيد بالنفس والعين؛ نحو قولنا: جاء زيدٌ بنفسه، وعمروٌ بعينه.

بان مَّا تقدَّم ذكره انقسام زيادة الباء في الكلام العربي على المثبت والمنفي، ووجود أحكام في زيادتها منها: وجوب الزيادة في مواضع وجوازها في مواضع أخرى؛ ففي حكم الوجوب تأتي الباء لإصلاح لفظ يأتي لمعنى جديد كزيادتها في فاعل فعل التعجب؛ إذ التركيب معها يخرج من معنى الأمر الذي يحدثه الفعل إلى التعجب؛ فيحذف الباء يزول معنى التعجب، وفي حكم الجواز تأتي الباء لتفيد التوكيد كزيادتها مثلًا في خبر ليس. ومن الأحكام أيضًا الكثرة والقلة والندرة وقد مرَّ التفصيل في ذلك كلُّه، فربَّما يرجع ذلك إلى طبيعة الاستعمال من جهة إرادة المعنى الدائر في ذهن القائل أو إصلاح لفظ أو الضرورة.

ثانيًا: الكاف :-

هي من حروف الجر الأحادية تأتي زائدة لتفيد التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الشورى: ١١، والتقدير على رأي الأكثرين: ليس شيءٌ مثله (٦٢)؛ لذا ادخال الكاف

على مثل حسن لكنَّه يقبح في ادخاله على الكاف كقول الخطام المجاشعي:

غير رمادٍ وخطامٍ كنفين وصالياتٍ ككما يؤثفنين (٦٣).



فقد خَرَجَه النَحْوِيُّونَ عَلَى أَوْجِهٍ مِنْهَا: أَنَّ الْكَافَ الْأَوَّلَى حَرْفٌ جَرٌّ وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ اسْمٌ مَجْرُورٌ بِهَا عَلَى تَقْدِيرِ (مِثْلُ)؛ لِيَصْلِحَ دُخُولُ الْكَافِ عَلَى الْكَافِ؛ فزِيَادَةُ الْكَافِ جَاءَتْ مِنْ طَرِيقٍ مَعْنَى التَّوَكِيدِ؛ فَالْمُرَادُ: وَصَالِيَاتٌ كَمَا يُؤَثِّفِينَ (٦٤). وَعَلَيْهِ تَكُونُ الْكَافُ الثَّانِيَةُ اسْمًا وَقَدْ ثَبِتَ لَهَا ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لَصِحَّةِ وَقُوعِهَا مَوَاقِعَ الْأَسْمَاءِ. وَقَدْ تَزَادَ الْكَافُ بَعْدَ مِثْلِ لِتَوْكِيدِ الشَّبْهِ؛ قَالَ رُوَيْبَةُ:

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ (٦٥).

كَأَنَّهُ قَالَ: فَصَيَّرُوا مِثْلَ عَصْفٍ مَأْكُولٍ (٦٦)، فَتَلَكُ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ تُزَادُ فِيهَا الْكَافُ. وَفِي كُلِّهَا تَغْيِيرٌ الْكَافِ إِعْرَابًا مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ.

أَرَى الْقَوْلَ بِزِيَادَةِ الْكَافِ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ جَاءَ مِنْ طَرِيقِ دَلَالَةِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ الَّذِي يُؤَدِّيهِ الْكَافُ وَمِثْلُ وَهُوَ الشَّبْهُ؛ يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا أَنَّ الْكَافَ لَا تُزَادُ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ آنْفًا. فَهَا حَصَلَ مِنْ زِيَادَةِ الْكَافِ يَخْتَلِفُ عَنِ زِيَادَةِ حَرْفٍ مَعْنَى آخَرَ.

ثَالِثًا: اللَّامُ :-

اللَّامُ الزَّائِدَةُ الَّتِي تَفِيدُ التَّوَكِيدَ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْهَا: اللَّامُ الْمُعْتَرِضَةُ :- تَعْتَرِضُ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ وَمَفْعُولِهِ كَقَوْلِ ابْنِ مِيَّادَةَ:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ (٦٧)

كَانَ قِيَاسُهُ: أَجَارَ مُسْلِمًا؛ وَعَلَى هَذَا فَمُسْلِمٌ - فِي قَوْلِ ابْنِ مِيَّادَةَ - مَجْرُورٌ لَفْظًا مَنْصُوبٌ مَحَلًّا لِكُونِهِ مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ (أَجَارَ). وَاللَّامُ الْمُقْحَمَةُ: هِيَ الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي بَابِ (لَا)؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: لَا أَبَا لِكَ يَرِيدُونَ: لَا أَبَاكَ (٦٨).

رَابِعًا: مِنْ :-

يَكُونُ مَعْنَى زِيَادَتِهَا اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ نَحْوَ قَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، أَوْ تَوْكِيدَ اسْتِغْرَاقِهِ نَحْوَ قَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) (٦٩)؛ فَكُلُّ مَنْ (رَجُلٌ وَأَحَدٌ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَاعِلٌ.

الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ: الْحَذْفُ

الْعَرَبُ تَحْذِفُ الْحَرْفَ الْعَامِلَ؛ لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ إِذْ يَكُونُ الْحَذْفُ بَعْدَ الْعِلْمِ، أَوْ فِي مَوَاضِعٍ مَشْرُوطَةٍ، أَوْ فِي مَوَاضِعٍ مَسْمُوعَةٍ عَنِ الْعَرَبِ، وَقَدْ يُسَمَّى بِالْإِضْمَارِ فَهِيَ مُتَرَادِفَانِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ بِدَلِيلِ تَعَاقُبِ الْمَصْطَلِحِينَ فِي كِتَابِهِمْ عَلَى الْمَوْضُوعِ الْوَاحِدِ لَذَا سَأُورِدُ مَا لَهُ مَسَاسٌ بِالْمَصْطَلِحِينَ هُنَا، وَالْحَذْفُ مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ إِثَارًا لِلتَّخْفِيفِ وَثِقَةً بِفَهْمِ الْمُخَاطَبِ (٧٠)؛ فَهُوَ لُغَةٌ الْإِسْقَاطِ وَالْقَطْعِ مِنَ الْجُمْلَةِ بِدَلِيلِ الْمُسْتَعْمَلِ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ حَذَفُوا مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَا شَاعَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْمَعْهُودِ عِنْدَهُمْ حَتَّى صَارَ مِنْ سُنَنِهِمْ.



أولاً: حذف أن المصدرية:ـ

تعمل ظاهرة ومضمرة؛ فمن اعماها وهي ظاهرة تقول: أريدُ أن تقومَ، أمّا إعمالها وهي مضمرة فقد جاء في مواضع معروفة في الكلام؛ إذ تضمّر وجوباً عند البصريين بعد (لام الجحود، والجواب بالفاء، والواو، وأو، وحتى) (٧١)؛ فمنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ الأنفال: ٣٣، (ليعذبهم) مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود المسبوقة بـ (كان) المنفية، وتضمّر (أن) جوازاً في موضعين:ـ

أحدهما: بعد لام كي (لام التعليل) الداخلة على الفعل المضارع إذا لم يكن معها (لا). ويتنصب المضارع بعدها عند البصريين بإضمار أن وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل نحو: زرتك لتحسن إليّ؛ أي للإحسان إليّ، ويجوز إظهارها. والآخر: بعد العاطف على اسم خالص من معنى الفعل، فإذا نصبت الفعل بـ (أن) مضمرة فقد عطف اسمًا على اسم لأنّ (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر (٧٢). والعاطف هو: (الواو، والفاء، وثمّ، وأو). فمن أمثلة ذلك قول ميسون بنت بُحدل الكلبية:

للبس عباءةً وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشُّفوف (٧٣)

كأتمها قالت: لبس عباءةً وأن تقرّ عيني (٧٤)، أو لبس عباءة وقرّة عيني.

فالإضمار الواجب والجائز طارئٌ يطرأ على (أن) المصدرية؛ إذ الأصل فيها الإظهار وهكذا بقيّة مفردات الكلام أصلها الإظهار؛ فهو أعني الإضمار هنا لم يؤثر في المعمول إذ بقي منصوباً وقد جاءت الحروف تُشعرُ بالمحذوف وتشيرُ إليه فهي بديلة عنه وعليه إضمار أن أثر في تركيب الجمل إذ دخل على التركيب حرفٌ آخر.

وسُمِعَ عن العرب الإضمار في غير المواضع المنصوبة، وهو شاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه فمن ذلك: خذ اللصّ قبل يأخذك، ومره يحفرها (٧٥)؛ نصب (يأخذك، ويحفرها) بأن مضمرة.

وإذا رُفِعَ الفعل بعد اضمار أن سهل الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ آيَنِيهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ الروم: ٢٤؛ قال العكبري: ((أن محذوفة أي ومن آياته أن يريكم وإذا حذف أن في مثل هذا جاز رفع الفعل)) (٧٦)؛ فالأصل: أن يريكم؛ لأنّ الموضوع موضع مبتدأ خبره (من آياته) (٧٧)، ومنه قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجريُّ أحضرُ الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلدي (٧٨)

برفع (أحضر) لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى لأن أحضر وقد يجوز النصب بإضمار (أن) وهو مذهب الكوفيين (٧٩). الطارئ هنا أرجع الفعل المضارع إلى أصله وهو الرفع بتجرده عن الناصب؛ أي اتضح تأثير الطارئ في المعمول فارتفع.



ثانياً: حذف رُبَّ:-

رُبَّ حرف جرّ شبيهة بالزائد؛ وأرى أنّه مصطلحٌ دقيقٌ؛ لأنّه حين تحذف (رُبَّ) يبقى عملها، والحرف الزائد نحو: (الباء) في خبر ليس مثلاً حين يسقط يرجع معموله إلى النصب. فَرُبَّ شبيهة بالزائد في الإعراب دون المعنى؛ فمحل مجرورها في نحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتدائية، وفي نحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ) نصب على المفعولية^(٨٠)؛ وقس على ذلك.

ومما تنفردُ به رُبَّ عن حروف الجرِّ إعمالها محذوفة^(٨١)؛ فمن أمثلة ذلك:

قول رؤبة بن العجاج:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق مشتبه الأعلام لتماع الخفق^(٨٢)

التقدير عند البصريين: ورُبَّ قاتم الأعماق. فالجر ل (رُبَّ)^(٨٣).

وقد يُجْرَبُ (رُبَّ) مضمرة من غير شيء يتقدّمها من واو وغيرها شذوذاً قال جميل:

رسم دارٍ وقفت في طلله كدت أفضي الحياة من جلله^(٨٤)

أي رُبَّ رسم دارٍ؛ فحذف (رُبَّ) وأبقى عملها^(٨٥).

ثالثاً: حذف غير رُبَّ من حروف الجرّ:-

قد يحذف غير (رُبَّ) من حروف الجرّ ويبقى عمله؛ وهو نوعان:-

أحدهما:- سماعي غير مطرّد نحو حذف (على) من قول رؤبة: (خيرٍ والحمد لله) أو (خيرٍ عافاك الله)؛ أي: على خيرٍ جواباً لمن قال له كيف أصبحت؟، وحذف (إلى) من قول الفرزدق:

إذا قيل أيُّ الناسٍ شرُّ قبيلةٍ؟ أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابع^(٨٦)

أي: أشارت إلى كليب؛ فحذف إلى وأبقى عملها. وخرّج هذا الحذف على أنّه شاذٌّ قليل، أو نادر؛ لأنّ حرف الجرّ لا يعمل محذوفاً للضعفه، وحكم عليه بالضرورة^(٨٧)، وقول الشاعر:

وكريمةٍ من آل قيسٍ ألفتُهُ حتّى تبذخَ فارتقى الأعلام^(٨٨)

أي: إلى الأعلام، أو في الأعلام، وحذف (اللام) من قول الشاعر:

فقال لي المكّيُّ: أمّا لزوجةٍ فسبع، وأمّا خلة فثمان^(٨٩)

أي: لخلة^(٩٠)؛ وعليه يكون حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله مقصوراً على المسموع من كلام العرب نثرًا وشعرًا لا يُقاس عليه لما تقدّم ذكره. أمّا أثر الطارئ فظاهرٌ في معمول حرف الجرّ المحذوف؛ إذ جاء مجروراً؛ يدلُّك عليه السياق وأمر المقام كما في قول رؤبة: (خيرٍ...)، وقول الشاعر: (أمّا لزوجةٍ فسبع وأمّا خلة فثمان)، أو حكم الفعل في التعدي بحرف الجرّ نحو

ما جاء في الشاهد (أشارت كليب) فالفعل أشار يتعدى ب (إلى)، والشاهد (فارتقى الأعلام) فالفعل (ارتقى) يتعدى ب (إلى) أو (في).

والثاني: قياسي مطرد في أحرف محدّدة وفي مواضع منها:-

١- قبل لفظ الجلالة في القسم دون عوض لكثرة الاستعمال: نحو: الله لأفعلن؛ أي بالله^(٩١).

٢- بعد كم الاستفهامية: نحو على كم جذع بيتك مبني؟ فطراً الجرُّ على المنصوب بعد كم عند دخول الجار عليها وهو شرط جرّ الاسم بعدها ب (من) مقدّرة^(٩٢). وقد ظهر أثرها بوضوح.

٣- قبل (أن) و(أن)، بشرط أمن اللبس: نحو: (عجبت أنك قائم)، (وأن قمت).

٤- في الجواب عن سؤال مذكور فيه حرف الجرّ: نحو: (زيد)، في جواب: بمن مررت؟

محصول الكلام عند التأمل في هذا الموضع من الحذف يشير إلى عامل المقام بوجود تواصل الخطاب بين سائل ومجيب؛ فلما ذكر السائل حرف الجر في السياق فهمه المجيب فأجاب من دون إعادة الجار للعلم به.

فعلى رأي من أجاز الحذف في الجواب عن سؤال مذكور فيه حرف الجرّ يطرّد الحذف كذلك في الإضراب نحو: بل زيد لمن قال: ما مررت بأحد^(٩٣). ففهم الكلام بين المتحاورين هو الذي ساغ حذف الجار وإبقاء عمله.

٥- لام التعليل إذا جرت (كي) المصدرية الناصبة وصلتها: نحو: جئت كي أتعلّم أي: لكي أتعلّم، وجاز أن تكون (كي) تعليلية و (أن) مضمرة بعدها^(٩٤). فهي بدخولها على الفعل مجردة من اللام احتملت الأمرين السابقين؛ فحذف اللام طارئٌ أثر في كي المصدرية وصلتها إذ يُقدّر في النية.

٦- في المعطوف على خبر (ليس) الصالح لدخول الجار: ذكر سيبويه شواهد على وقوع الحذف لأنه موضع يُستعمل فيه الحرف كقول زهير بن أبي سلمى:

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٩٥)

فيه (سابق) محمول على (ولست بمدرك)؛ أي على توهم وجود الباء في مدرك؛ وهنا أسأل: من توهم الشاعر أو المتلقي؟ فإن كان المتوهم المتلقي فلا يصح ذلك. فكيف يتوهم المتلقي في كلام سمعه أو قرأه؟ إذ لا شأن له بالنص المنقول إليه، وإن كان المتوهم الشاعر فلا يُعقل ذلك. فكيف يتوهم في قول قاله؟ فالحذف هنا جاء على نية ذكر الحرف الجار في موضعه الصحيح فلم يؤثر في المعنى الذي أراده الشاعر؛ وعليه أقول: إن الشاعر استعمل ما كثر عند العرب استعماله، فلا يُعقل بعد هذا أن يحصل التوهم، والعربي عالم بهذا الاستعمال فكيف يتوهم فيه؟ قال سيبويه: ((لما كان الأوّل تُستعمل فيه الباء



ولا تُعَيِّرُ المعنى، وكانت مما يلزمُ الأوَّلَ نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأوَّلِ)) (٩٦)، فضلاً عن ذلك ورد البيت برواية (سابقاً) بالنصب عطفًا على (مدرك).

ومثله قول عبد الله بن الدمينه:

أحقًا عباد الله أن لست صاعدًا ولا هابطًا إلا عليَّ رقيب

ولا سالكٍ وحدي ولا في جماعة من الناس إلا قيل أنت مريب (٩٧)

فيه (هابطًا) لم يجزّه على التوهم بل نصبه عطفًا على (صاعدًا) لفظًا ومحلاً، وفيه جر (سالكٍ) على توهم وجود الباء في (صاعدًا) وفي هذا دليل على أن العرب اعتادوا على هذا الاستعمال وإن كان غلطًا عند أكثر النحويين كسيبويه؛ وابن السراج (٣١٦هـ)، والأنباري (٥٧٧هـ) (٩٨)؛ لذا أرى أن نقول في ذلك كله: العطف على نيّة ذكر حرف الجر أو وجوده. فالتوهم لا وجود له في العربية التي نزل بها القرآن الكريم وتحداها؛ إذ لولا رصانتها لما وقع التّحدي.

٧. في العطف على كلام فيه حرف جر محذوف كأنه مذكور: هذا الموضع من المواضع التي قيل عنها العطف على التّوهم؛ فمن أمثله قول الفرزدق:

وما زُرْتُ سَلَمَى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبةٌ (٩٩)

فيه جرّ (دَيْنٍ) لأنّه صار كأنه قال: لأن تكون. يعني أنّه جرّ (دَيْنٍ) على أنّه توهم أنّ اللام مذكورة في قوله: (أن تكون حبيبةً) ومعناه: لأن تكون حبيبة، فلمّا كان المعنى معنى اللام، عطف على الكلام الأوّل كأن اللام مذكورة (١٠٠). أرى أنّه شبيه بما ذكرته في المعطوف على خبر (ليس) الصالح لدخول الجار، و(أن) من المواضع التي يصلح فيها دخول حرف الجر ويحذف منها؛ فالجر بلام مقدرة أولى من توجيه الشاهد إلى توهم الشاعر بذكر الحرف الجار، فلا يعقل أن تؤخذ اللغة بمنّ توهم أو اضطر، والشواهد كثيرة على ذلك؛ فهل نرجعها إلى التّوهم؟ فكثرتها دليل على صحة الاستعمال؛ فضلاً عن ذلك أنّ شعر الفرزدق احتج به النّحويون كثيرًا.

المبحث التاسع: الاسقاط

يحصل عند حذف حرف الجر أو نزع بعد أفعال مسموعة عن العرب؛ قال ابن السراج: ((اعلم: أنّه ليس كلُّ فعل يتعدّى بحرف الجر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدّي الفعل، إنّما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعًا عنهم)) (١٠١). فيصير المجرور بالحرف منصوبًا على نزع الخافض وهو بابُّ أفردّه النّحاة في مؤلّفاتهم؛ وهذا الطّارئ وإن كان فيه حذف حرف الجرّ لكنّه يختلف عن حذف حرف الجرّ الذي يحذف ويبقى عمله، وينوب عنه غيره - كما حصل في ربّ - ويكون الجر لفظًا لا موضعًا، وهنا - في مبحث الاسقاط - يحصل الحذف فيتصب الاسم لفظًا وموضعًا ويكون الفعل قريبًا من الاسم الذي تعدّى إليه.



أولاً: اسقاط الباء:.

من مواضع اسقاطه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ آل عمران: ١٧٥ نصب أولياءه على فقدان الخافض يعني يخوفكم بأوليائه فلما أسقط الباء نصب (١٠٢)، فهي المعدية حينما تسقط تتعدى الأفعال بنفسها فتنصب الأسماء، فجاز أن تقول: بريئ القلم السكين؛ أي: بالسكين؛ لأنه قد تعين المحذوف، وهو الباء، ومكان الحذف، وهو السكين.

ثانياً: اسقاط على:.

استدل النحويون على حرفية (على) بحذفها في الكلام ونصب ما بعدها بعدما كان مجروراً بها (١٠٣)؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَّاحِ ﴾ البقرة: ٢٣٥؛ فمما جاء في نصب (عقدة) أنه منصوب على إسقاط حرف الجر وهو (على)، فإن (عزم) يتعدى بها، قال أنس بن مدركة الخثعمي:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ
لَأْمُرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ (١٠٤)

ثالثاً: اسقاط عن:.

قد يسهل تعيين الحرف الساقط من الكلام من جهة الفعل الذي يتعدى به كالفعل (نبأ) يتعدى إلى مفعوله الثاني ب (عن) فقد يسقط نحو قول الفرزدق:

نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ
كِرَامًا مَوَالِيهَا لِيَأْمَأَ صَمِيمَهَا (١٠٥)

أي نُبِّئْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ وكذلك جاء قوله تعالى: ﴿ أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ الأعراف: ١٥٠ بمعنى: أعجلتم عن أمر ربكم (١٠٦).

رابعاً: اسقاط في:.

يجوز إسقاط (في) فينتصب الاسم أي يصل الفعل إليه كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا ﴾ البقرة: ٢٣٥ أي: في سرٍّ أو: على سرٍّ. وقوله تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ الأعراف: ١٦ تقديره: لأقعدنَّ لهم في صراطك، وعلى صراطك (١٠٧)؛ فالعود يريد مكاناً يقعد فيه فكما يقال: قعدت في مكانك؛ يقال: قعدت في صراطك، وعلى صراطك. فاحتمل ما يحتمله قولنا: آتيك غداً، وآتيك في غد.

خامساً: اسقاط اللام:.

هي اللام التي تفيد التعليل، تسقط من الكلام فينتصب الاسم؛ عند ذلك يدخل باب المنصوب على نزع الخافض في باب المفعول لأجله، وفي هذا نظر إذ كما ذكر أن المنصوب على نزع الخافض يحصل في المسموع عن العرب من جهة أفعال محددة،



والمفعول لأجله معمول لأفعال غير محددة؛ لذا تعددت الأفعال هنا من حيث اسقاط اللام وفي هذا سعة في الكلام وربّما حصل هذا بإفادة اللام التعليل؛ فالمنصوب هنا يطلبه المصطلحان أعني (المنصوب على نزع الخافض، والمفعول لأجله) وكلاهما حسن إذ تعاقب ذكرهما في المصنّفات من جهة الشرح والتقدير وغيرهما. قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي إِذْيَابِهِمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ البقرة: ١٩ حذر الموت أي: لحذر الموت (١٠٨). فطارئ الاسقاط هنا لم يكتف بتغيير الموقع الإعرابي وإنما تعداه إلى تحديد المصطلح على المنصوب الذي عمل فيه ما قبله.

سادسًا: اسقاط من:..

قد تسقط من الكلام؛ فيصل الفعل إلى الاسم بنفسه؛ قال تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ الأعراف: ١٥٥ أي من قومه (١٠٩)؛ قال العكبري: ((اختار يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، وقد حُذِف ههنا، والتقدير من قومه.)) (١١٠).

وعليه يكون اسقاط حرف الجر بعد الأفعال اللازمة والمتعدية على وفق كثرة المستعمل من كلام العرب، أو المسموع عنهم الذي لا يقاس عليه، أو ما أشرط فيه.

المبحث العاشر: الحمل

قد يحلُّ شيءٌ محلَّ شيءٍ آخر؛ كحلول الإهمال محل الإعمال لعلّة. إذ يترك حكم ظاهر اللفظ لأنّه محمول على حكم لفظٍ آخر؛ إذ يتبادل اللفظان في ما اختصّ به من أحكام، والحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (١١١)، وله أمثلة متعددة؛ سأذكر منها ما له مساس بالموضوع.

أولًا: حمل أن المصدرية على ما المصدرية في الإهمال:..

قد يرفع المضارع بعد (أن) فتهمل حملا على ما المصدرية إذ تقول: أحبُّ أن تحسُن على تقدير: أحبُّ احسانك؛ كما تقول: (أحبُّ ما تحسُن) على تقدير أحب احسانك أيضًا؛ وعليه شُبّهت بها في الإهمال كقول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَىٰ أَسْمَاءَ وَيُحْكِمَا مَنِ السَّلَامِ وَأَلَّا تَشْعُرَا احدا (١١٢)

ثانيًا: حمل إن الشرطية على لو في الإهمال:..

قد تهمل (إن) الشرطية الجازمة حملا على (لو) (١١٣)؛ كقراءة طلحة وأبي جعفر وشيبة (ترين) من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ احِدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ مريم: ٢٦ بسكون الياء وفتح النون خفيفة قيل هي شاذة ليست لحنًا؛ لأنّ النون قد تثبت في حال الجزم فهي لغة (١١٤)؛ قال الشاعر:

لولا فوارسٌ من قيسٍ وأسرّتهم يوم الصّليفاء لم يُوفون بالجار (١١٥)



كذا جاء (يوفون) بإثبات النون.

ثالثًا: حمل لم على لن في النصب:-.

هما متضادان فحمل أحدهما على الآخر؛ إذ قيل إنَّ النَّصْب ب (لم) لغة بقراءة بعض السلف قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ الشرح: ١ (نشرح) بفتح الحاء، وتخرّج على أنه قرأها (لم نشرحن) ثم أبدل من النون الفاء ثم حذفها تخفيفًا وهي قراءة مردودة. ومعلوم أن لن لا تحل محل لم هنا (١١٦)؛ ذلك لأنَّ (لن) لنفي المستقبل، و (لم) لنفي الماضي؛ فالمراد بالحمل هنا العمل أعني النصب ب (لم)، ومنه قول الحارث بن منذر الجرمي:

في أي يومي، من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر؟ (١١٧)

طارئ الحمل هنا أثر في المعمول (يقدر) فجاء منصوبًا والأصل فيه الجزم.

رابعًا: حمل لن على لم في الجزم:-.

جاء في كتب النحويين أنه حكى عن بعض العرب الجزم ب (لن) حملا على (لم) فهو لغة، وعند بعض النحويين شاذ (١١٨). قال كثير عزة:

أيادي سبأ يا عز ما كنت بعدكم فلن يخل للعنين بعدك منظر (١١٩).

جاءت (لن) جازمة للمضارع (يحل) علامته حذف حرف العلة الألف. وربما احتّم حذف الألف للاجتزاء بالفتحة عنها للضرورة (١٢٠). أقول لا ضرورة في البيت؛ فالشاعر جاء باستعمال ورد في لغة من لغات العرب قصده ليصل إلى المعنى المراد في نفسه وهو ما سيشعر به في المستقبل والسياق يشهد بذلك فذكر لن المحمولة على لم الجازمة وهو عالمٌ بذلك، وإن أراد (لم) ذكرها من دون أن يختل البيت. وقال أعرابي:

لن يخب الآن من رجائك من حرّك من دون بابك الحلقه (١٢١)

المضارع (يخب) مجزوم والوجه في هذا أن القائل أراد معنى (لن) الدال مع المضارع على النفي في المستقبل المبدوء بالحاضر بقرينة مجيء لفظ (الآن) في سياق البيت؛ فالمعنى هذا لا يتضح بحلول (لم) الدالة مع المضارع على نفي الماضي؛ لذا استعار الشاعر عمل لم دون معناها، وهنا بان أثر الطارئ على المعمول فجاء مجزومًا.

خامسًا: حمل لم على ما:-.

قد تهمل (لم) فيأتي المضارع بعدها مرفوعًا حملا على (ما) وقيل حملا على (لا) (١٢٢). نحو قول الشاعر.

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع (١٢٣)



قَالَ تهجو بإثبات الواو استخفافاً، وكان الأصل بحذفها نحو: (لم تهج)، وقيل إثبات الواو فيها جاء من طريق الإشباع. وقد يجوز أيضاً ممن يقول في الرفع هو يهجو فيضم الواو ويجريها مجرى الصحيح فإذا جزم سکنها فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من تهجو. وعليه فهي مهملة، فقيل ضرورة^(١٢٤)، وقال ابن مالك (٦٧٢هـ) ((هي لغة القوم))^(١٢٥). والقول الثاني أحب إلي من الضرورة التي رُبَّما لم يقصدها الشاعر وهو يتخير اللفظ المعبر والأصح بمعنى أنه أراد معنى لم الداخلة على المضارع فجاء بها وعنده البديل (ما) أو (لا) فضلاً عن أنها لغة.

الهوامش

١. النشر: ٢٩١. ٢٩٠/٢.
٢. ينظر شرح جمل الزجاجي: ٤٣٨/١، ومغني اللبيب: ص ٣٧.
٣. ينظر المفصل: ص ٣٩٧.
٤. البيت قائله مجهول وهو في المفصل: ص ٣٩٠.
٥. ينظر المفصل: ص ٣٩٠ و٣٩٦، وارتشاف الضرب: ١٥١/٢، ومغني اللبيب: ص ٣٨٥.
٦. ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٣٨٣.
٧. البيت لعمرو بن قعاص وهو في الكتاب: ٣٥٩/١، والمفصل: ص ٩٦.
٨. ينظر الأصول: ٣٩٨/١، وشرح جمل الزجاجي: ٢٧٩/٢، والجنى الداني: ص ٣٨٢.
٩. البيت في أدب الكاتب: ص ٥٠٤.
١٠. ينظر حروف المعاني والصفات: ص ٧٧، والمفصل: ص ٣٧٣.
١١. ديوانه: ٢٤٨/١.
١٢. ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٢٤٢.
١٣. ديوانه: ص ١٧٦.
١٤. ينظر حروف المعاني والصفات: ص ٧٨.
١٥. البيت في أدب الكاتب: ٣٩٤/١، وحروف المعاني والصفات: ص ٧٨.
١٦. البيت لخطام المجاشعي وهو في ضرائر الشعر: ص ٣٠٤.
١٧. ينظر حروف المعاني والصفات: ص ٧٨، وسر صناعة الإعراب: ٢٨٧/١.
١٨. ينظر الكتاب: ٢٢٦/٤، والأصول: ٢١٢/٢، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٥٠٣.
١٩. ديوانه: ص ٣١، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٥٠٣.
٢٠. ينظر الأصول: ١٣٧/٢.
٢١. ديوانه: ص ٣٧٨.
٢٢. ديوانه: ص ١٣٥.



٢٣. ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٥٠٤.
٢٤. المفصل: ص ٣٨٩.
٢٥. ديوانه: ص ١٣٩.
٢٦. البيت في الكتاب: ١٣٨/٢، والمفصل: ص ٣٨٩.
٢٧. ينظر شرح المفصل: ٥٢٥/٤.
٢٨. ينظر المقرب: ص ١٢١.
٢٩. البيت لمطيع بن إياس الكوفي وهو في أمالي القالي: ٢٧٤/١.
٣٠. ينظر مغني اللبيب: ص ٤٠٧. ٤٠٨.
٣١. ينظر الكشاف: ١٤١/٢.
٣٢. ديوانه: ص ١٧٤.
٣٣. ينظر إعراب القرآن للأصبهاني: ص ٢٨٩.
٣٤. ينظر معاني القرآن للأخفش: ١٢٩/١.
٣٥. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ص ٨٩. ٩٠.
٣٦. ينظر إملاء ما من به الرحمن: ١٥/١.
٣٧. ينظر أسرار العربية: ص ١٨٥، وشرح جمل الزجاجي: ٢٧٣/٢.
٣٨. ينظر المقتضب: ٣٦١/٤.
٣٩. ينظر أسرار العربية: ص ٣٤، وشرح جمل الزجاجي: ١٧٠/٢ - ١٧٢.
٤٠. معاني القرآن: ٢٧٣/١.
٤١. ينظر المفصل: ص ٤١٩، وأسرار العربية: ص ٢٣٣.
٤٢. البيت في الكامل: ٥٧/٣.
٤٣. ينظر الكتاب: ٢٨٥/٢، والمفصل: ص ٩٦، وارتشاف الضرب: ١٧٢/٢.
٤٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٦١/٢، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٢٩٩.
٤٥. ينظر أوضح المسالك: ٢٧٤/١.
٤٧. البيت قائله مجهول وهو في الملحمة في شرح الملحمة: ٤٨٥/١.
٤٨. ينظر المفصل: ص ١٠٤.
٤٩. ينظر المقرب: ص ١١٢.
٥٠. البيت قائله مجهول وهو في أوضح المسالك: ٢٧٠/١.
٥١. البيت قائله مجهول وهو في شرح الكافية الشافية: ٤٣١/١، والملمحة في شرح الملحمة: ٥٨٨/٢.
٥٢. ينظر أسرار العربية: ص ١٢٠ - ١٢١، وشرح جمل الزجاجي: ٥٩٢/٢، ومغني اللبيب: ص ٣٨.



٥٣. ينظر مغني اللبيب: ص ١٤٩.
٥٤. ديوانه: ص ٢٤.
٥٥. ديوانه: ص ٣٨٤.
٥٦. ينظر شرح الكافية الشافية: ٤٣٦/١.
٥٧. ينظر أوضح المسالك: ٢٨٢/١.
٥٨. البيت في الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٥٤، وأوضح المسالك: ص ٥٤.
٥٩. ينظر إملاء ما مَنَّ به الرَّحْمَنُ: ١٥/٢.
٦٠. ديوانه: ص ٧٤، وينظر أوضح المسالك: ص ٥٤.
٦١. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٣/١.
٦٢. ينظر إملاء ما مَنَّ به الرَّحْمَنُ: ١٢٠/٢، ومغني اللبيب: ص ٢٣٧.
٦٣. البيت في الكتاب: ٣٢/١، ٤٠٨، وحروف المعاني والصفات: ص ٧٨.
٦٤. ينظر سر صناعة الإعراب: ٣٠٢/١.
٦٥. مُلْحَقُ دِيْوَانِهِ: ص ١٨١.
٦٦. ينظر سر صناعة الإعراب: ٣٠٦، ٣٠٥/١.
٦٧. البيت في مغني اللبيب: ص ٢٨٥.
٦٨. ينظر الكتاب: ٢٧٦/٢.
٦٩. ينظر منازل الحروف: ص ٥٠، والمقرب: ص ٢١٧.
٧٠. ينظر الخصائص: ٣٦٢/٢.
٧١. ينظر شرح جبل الرَّجَاجِي: ١٤٠/٢، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٢١٧.
٧٢. ينظر الأصول: ١٥٠/٢، واللامات: ص ٦٦، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ١٠٥.
٧٣. البيت في سر صناعة الإعراب: ٢٨٤/١.
٧٤. ينظر الكتاب: ٤٥/٣، والأصول: ١٥٠/٢.
٧٥. ينظر تحصيل عين الذهب: ص ١٩٩.
٧٦. إملاء ما مَنَّ به الرَّحْمَنُ: ١٠٠/٢.
٧٧. ينظر شواهد التوضيح والتصحیح: ص ٢١٢.
٧٨. ديوانه: ص ٢٥.
٧٩. ينظر الكتاب: ٩٩/٣، والمقتضب: ٨٥/٢، والانصاف في مسائل الخلاف: ١١٥/٢.
٨٠. ينظر الأصول: ٤٢٠/١، ومغني اللبيب: ص ١٨٢.
٨١. ينظر للمحة في شرح الملحة: ٢٥٦/١.



٨٢. ديوانه: ص ١٠٤.
٨٣. ينظر الخصائص: ٢٧٢/١.
٨٤. ديوانه: ص ١٨٧.
٨٥. ينظر الخصائص: ٢٨٦/١، وشرح الرّضي على الكافية: ٢٩٧/٤.
٨٦. ديوانه: ص ٥٢٠.
٨٧. ينظر شرح الكافية الشّافية: ٦٣٥/٢، وتوضيح المقاصد: ٦٢٣/٢، وهمع الهوامع: ٤٦٨/٢.
٨٨. البيت قائله مجهول وهو في حروف المعاني والصفات: ص ٨٢، وارتشاف الضّرب: ١٧٦٠/٤.
٨٩. البيت قائله مجهول وهو في محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: ١٤٤/٢.
٩٠. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٧٦٠/٤.
٩١. ينظر المقتضب: ٣٣١/٢، والأصول: ٤٣٣/١، ومغني اللبيب: ص ٧٧٠.
٩٢. ينظر توضيح المقاصد: ١٢٤/١، ٧٧٩/٢.
٩٣. ينظر همع الهوامع: ٤٧٠/٢.
٩٤. ينظر شرح الأشموني: ٤٤٤/١، وهمع الهوامع: ٣٦٩/٢.
٩٥. ديوانه: ص ٢٨٧؛ برواية (سابقاً).
٩٦. الكتاب: ٢٩/٣.
٩٧. البيت في شرح الأشموني: ١١٦/٢.
٩٨. ينظر الكتاب: ١٦٠/٤، والأصول: ٢٥٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٥/١.
٩٩. ديوانه: ص ٩٣.
١٠٠. ينظر الكتاب: ٢٩/٣، ومغني اللبيب: ص ٦٨٣.
١٠١. الأصول: ١٨٠/١.
١٠٢. ينظر معاني القرآن (للفراء): ٢٤٨/١.
١٠٣. ينظر الجنى الدّاني في حروف المعاني: ص ٤٧٤.
١٠٤. الحيوان: ٣٩/٣.
١٠٥. البيت منسوب لفرزدق وليس في ديوانه وهو في الكتاب: ٣٩/١.
١٠٦. ينظر الكتاب: ٣٨/١، ومعاني القرآن (للأخفش): ٣٢٢/١.
١٠٧. ينظر الكشف: ٨٨/٢، والجنى الدّاني في حروف المعاني: ص ٤٧٤.
١٠٨. ينظر تفسير بحر العلوم: ٣٢/١.
١٠٩. ينظر الاصول: ١٧٨/١.
١١٠. إملاء ما منّ به الرّحمن: ١٦٥/١.



١١١. ينظر الخصائص: ٢/٢٦١.
١١٢. البيت قائله مجهول وهو في سر صناعة الإعراب: ٢/٥٤٩، والمفصل: ص ٤٢٩.
١١٣. ينظر همع الهوامع: ٢/٥٤٩.
١١٤. ينظر المحتسب: ٢/٤٢.
١١٥. البيت قائله مجهول وهو في المحتسب: ٢/٤٢.
١١٦. ينظر المحتسب: ٢/٣٦٦، والكشاف: ٤/٧٧٥، ومغني اللبيب: ص ٩١٦.
١١٧. الجنى اللداني في حروف المعاني: ص ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٥٧٥.
١١٨. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٩٩.
١١٩. ديوانه: ص ٣٢٨.
١٢٠. ينظر مغني اللبيب: ص ٣٧٥.
١٢١. المصدر نفسه: ص ٣٧٥.
١٢٢. ينظر المحتسب: ٢/٤٢، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٥٧٤، وارتشاف الضرب: ٤/١٨٦١.
١٢٣. البيت منسوب إلى أبي عمرو بن العلاء وهو في سر صناعة الإعراب: ٢/٦٣٠.
١٢٤. ينظر سر صناعة الإعراب: ٢/٦٣٠، وضرائر الشعر: ص ٣١٠.
١٢٥. شرح تسهيل الفوائد: ١/٢٨.



الخاتمة

لم يجمع مَنْ أَلْف في النَّحو ما يطرأ على الحرف العامل في كتاب، أو باب من أبواب النَّحو سواءً أكان الجمع تحت اسم الطارئ أم غيره؛ فالكتاب هذا جديد الطَّرح في مجال البحث النَّحوي.

الطارئ هو أمرٌ مُغيِّرٌ حال الواقع عليه؛ فكلُّ ما يطرأ على الحرف العامل يؤثِّر في معمله فينشأ حكم جديد بأثر ذلك الطارئ الذي يؤثِّر في العامل أيضًا؛ إذ يظهر عليه عمل جديد أو اهمال؛ فضلاً عن ظهور دلالة جديدة إن بقي على إفراده أو تركَّب مع غيره.

قد يجتمع طارئان على الحرف العامل فيؤثران فيه وفي معمله كما حصل في (ما) الحجازية عند اختلال شرط من شروط عملها، والفصل بينها وبين معموها.

طراً على حروف أكثر من طارئ كالحرف (الباء) - على سبيل التمثيل لا الحصر - طراً عليه الزيادة، والحذف، والإسقاط؛ فالطوائري تتحدَّد بحسب استعمال الحروف في تراكيب الكلام.

طارئ حذف حرف الجر أثره واضح بدلالة السياق، أو المقام، أو التركيب، أو تعدي الفعل بالحرف.

تعدُّ الأوجه النَّحويَّة في تراكيب العربيَّة مرثَّة تعدد الاستعمالات وتفاوتها بين القلة والكثرة فكلُّ ذلك صحيح مقبول ما دام العربي نطق به؛ وعليه ما جاء من اصطلاحات وأحكام كالعطف على التوهم، والضرورة الشعرية لا يُفسَّر مقصد ذلك العربي الذي أتقن لغته فجاء تحدي القرآن الكريم له.



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أدب الكاتب أو أدب الكتاب: لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) تحقيق: محمد الدالي (مؤسسة الرسالة).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)؛ تحقيق، وشرح، ودراسة: رجب عثمان محمد ومراجعة: رمضان عبد التّوّاب (النّاشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الأصول في النّحو: لابن السّراج (٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة - بيروت).
- إعراب القرآن: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (٥٣٥هـ)؛ قدّمت له ووتّقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد (الرياض ط ١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- الأمالي في لغة العرب: لأبي علي القالي (٣٥٦هـ)، (دار الكتب العلميّة بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) (النّاشر: دار الكتب العلميّة - بيروت ط ١ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرّحمن الأنباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع - القاهرة ٢٠٠٥م).
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)؛ تحقيق: يوسف الشّيخ محمد البقاعي (النّاشر: دار الفكر).
- البحر المحيط في التّفسير: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل (دار الفكر - بيروت ١٤٢٠هـ).
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشّتمري (٤٧٦هـ)؛ تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ - ١٤١٥هـ).
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)؛ تحقيق: د. حسن هندواوي (دار القلم، ودار كنوز إشبيليا - دمشق ط ١).
- تفسير بحر العلوم: لأبي الليث نصر السمرقندي (٣٧٥هـ) تحقيق: د. محمود مطرجي (دار الفكر - بيروت).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن المرادي (٧٤٩هـ)؛ شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان (دار الفكر العربي ط ١ - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).
- الجنى الدّاني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدّين حسن المرادي (٧٤٩هـ)؛ تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ومحمد نديم فاضل (دار الكتب العلميّة - بيروت ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).



- حروف المعاني والصفات: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزّجاجي (٣٣٧هـ)؛ تحقيق: علي توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ - ١٩٨٤م).
- الحيوان: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ) (دار الكتب العلميّة - بيروت ط ٢ - ١٤٢٤هـ).
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢هـ) (الهيئة المصريّة العامة للكتاب ط ٤).
- ديوان امرئ القيس: عناية عبد الرحمن المصطاوي (دار المعرفة - بيروت ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ديوان جميل بثينة: صنعة بشير يموت (المكتبة الأهليّة - بيروت ١٩٣٤م).
- ديوان ذي الرّمة رواية ثعلب: شرح أبي نصر الباهلي (٢٣١هـ)؛ تحقيق: عبد القدوس أبو صالح (مؤسسة الإيمان - جدة ط ١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم الورد (لييسك - ١٩٠٣م).
- ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة ثعلب تحقيق كرم البستاني (الناشر دار صادر - بيروت ١٣٧٩هـ).
- ديوان طرفة بن العبد البكري: تحقيق: مهدي محمّد ناصر الدّين (دار الكتب العلميّة - ط ٣ - ٢٠٠٢م).
- ديوان الفرزدق: (الصّاوي - دار صادر - بيروت ١٣٥٤هـ).
- ديوان كُثير عزة: تحقيق د. إحسان عبّاس (النّاشر: دار الثقافة - بيروت ١٩٧١م).
- رسالتان في اللغة (منازل الحروف، والحدود) لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (٣٨٤هـ)؛ تحقيق: إبراهيم السّامرائي (النّاشر: دار الفكر - عمّان).
- سر صناعة الإعراب: لابن جنيّ (٣٩٢هـ) تحقيق د. حسن هندواوي (دار القلم - دمشق ط ١ - ١٩٨٥م).
- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: لعلي بن محمّد نور الدّين الأشموني (٩٠٠هـ) (النّاشر: دار الكتب العلميّة - بيروت ط ١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- شرح تسهيل الفوائد: لابن مالك الطائي (٦٧٢هـ)؛ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمّد بدوي (النّاشر: هجر للطباعة ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح الرّضي على الكافية: لرّضي الدين الأستراباذي (٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك الطائي (٦٧٢هـ)؛ تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي (النّاشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة ط ١).



- شرح المفصل: ليعيش بن علي المعروف بابن يعيش (٦٤٣هـ)؛ قدّم له د. إميل بديع يعقوب (النّاشر: دار الكتب العلميّة بيروت ط ١-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لجمال الدّين بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)؛ تحقيق د. طه محسن (النّاشر: دار آفاق عربيّة- بغداد- ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ضرائر الشّعري: لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمّد (النّاشر: دار الأندلس ط ١-١٩٨٠م).
- الكامل في اللغة والأدب: لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)؛ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم (النّاشر: دار الفكر العربي- القاهرة ط ٣-١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون (النّاشر: مكتبة الخانجي- القاهرة ط ٣-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- الكشف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الرّبخاري (٥٣٨هـ)؛ تحقيق: عبد الرّزاق المهدي (النّاشر: دار إحياء التّراث العربي- بيروت).
- اللامات: لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (٣٣٧هـ)؛ تحقيق: مازن المبارك (النّاشر: دار الفكر- دمشق ط ٢-١٤٠٥هـ-٢٩٨٥م).
- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)؛ تحقيق: د. عبد الإله النّهان (النّاشر: دار الفكر- دمشق ط ١-١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- اللمحة في شرح الملحة: لمحمّد بن سباع المعروف بابن الصّائغ (٧٢٠هـ)؛ تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي (عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنوّرة- ط ١-١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) (النّاشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت ط ١-١٤٢٠هـ).
- معاني القرآن: لأبي الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ). تحقيق د. هدى محمود قراعة (النّاشر: مكتبة الخانجي- القاهرة ط ١-١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)؛ تحقيق: أحمد يوسف، ومحمد علي النجار، وعبد الفتّاح إسماعيل (النّاشر: الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة- مصر ط ١).



- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)؛ تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (النّاشر: دار الفكر - دمشق ط ٦ - ١٩٨٥ م).
- المفصل في صنعة الإعراب: للزّحشري تحقيق: علي بو ملحّم (مكتبة الهلال - بيروت ط ١ - ١٩٩٣ م).
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرّد (٢٨٥هـ)؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة (النّاشر: عالم الكتب - بيروت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)؛ تحقيق: عبد الحميد هندراوي (النّاشر: المكتبة التوفيقية - مصر).